A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/720
11 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/51/289). واجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلي الأمين العام أثناء نظرها في التقرير.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام يسعى إلى تغيير المنهجية والممارسة الحاليتين في عدد من المجالات؛ ولم يوضح هذا توضيحا كاملا، وكما يتبين من الفقرات الواردة أدناه، جعل هذا من المتعذر على اللجنة الاستشارية التوصل إلى توصيات محددة دون تقديم مزيد من المقترحات من الأمين العام أو توجيهات فيما يتعلق بالسياسة العامة من الجمعية العامة. وعلاوة على هذا، تبدو بعض الإسقاطات تعسفية نظرا لافتقارها إلى التبرير الكافي.

٣ - ويقترح الأمين العام في تقريره تقديرا أوليا للموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ محسوبا بأسعار الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بمبلغ ٤٢٩,٤ ٢ مليون دولار على النحو الوارد في الجدول التالي للفقرة ٢ من تقريره (A/51/289). وقد طلبت اللجنة الاستشارية موافاتها بآخر الأسعار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وأبلغت بأنه يمكن على هذا الأساس إعادة حساب تكلفة التقديرات الأولية لتصبح ٤٩٨,٥ ٢ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٥٥٩ ٢ مليون دولار، الوارد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام.

٤ - واقترح الأمين العام في الفقرة ٦ من تقريره إدراج مبلغ ٨٥ مليون دولار من أجل استمرار البعثات الخاصة القائمة أو لإنشاء بعثات جديدة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن طبيعة هذه الأنشطة لا يمكن التنبؤ بها عامة، وأنه قد أمكن تقليديا تمديد تلك البعثات أو إنشاء بعثات جديدة من خلال اعتمادات إضافية جرى التصويت عليها من قِبل الجمعية العامة.

111296 111296 96-36052

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإسقاطات التي من هذا القبيل لم تكن تُدرج من الناحية التقليدية في مخطط الميزانية للأسباب ذاتها المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى تقريرها بشأن مخطط الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/47/7/Add.9، الفقرة ٧). وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه عوضا عن اقتراح هذا التغيير في الإجراءات، في إطار مخطط الميزانية المقترح، كان ينبغي للأمين العام أن يقدم أولا ورقة سياسة عامة، تبين العلاقة بين المقترحات الجديدة والإجراءات الحالية لكي تقوم الهيئات التشريعية بدراستها بغية اتخاذ قرارات قائمة على علم. ونظرا لهذه الظروف، لن تبدي اللجنة الاستشارية رأيها في هذا الموضوع في الوقت الراهن. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات تتعلق بالسياسة العامة، قبل تقديم ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦ - وعلاوة على ذلك، اقترح الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره، إجراء تغيير في معالجة النفقات المتعلقة بالأنشطة ذات التمويل المشترك. وكما هو مذكور في تقرير الأمين العام، ستعرض النفقات المتعلقة بلجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، والخدمات المقدمة من الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي، على أساس صافٍ. وقد ظهرت هذه التقديرات حتى الآن في الميزانية البرنامجية على أساس إجمالي في أبواب النفقات ذات الصلة، والإيرادات المقابلة الواردة في باب الإيرادات ٢. وثمة اقتراح بأن تظهر هذه النفقات، ابتداء من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، في أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية على أساس صاف. وبعبارة أخرى فلن يظهر إلا نصيب الأمم المتحدة في الأنشطة ذات التمويل المشترك؛ ولذا لن يمثل مبلغ ٤٣,٢ مليون دولار انخفاضا حقيقيا في الميزانية العامة، نظرا لأن هذا المبلغ يسترد على أي حال وفقا للإجراءات الحالية وسيظهر في باب الإيرادات ٢.

٧ - وبعد الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن ميزانيتي هذين الكيانين (لجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة) ستقدمان إلى الجمعية العامة للموافقة عليهما، وأن هذا التغيير في العرض لن يؤثر في الطريقة التي تدار بها موارد هذين الكيانين. وعلى الرغم من هذا، تعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يحصل على موافقة قبل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك من خلال تقديم ورقة سياسة عامة تبين بالتفصيل الآثار المترتبة إن وجدت، فيما يتعلق بالنظام الأساسي لكل من هذين الكيانين.

٨ - واقترح الأمين العام في الفقرة ٥ من تقريره تخفيضا مقداره ٢٠٤,٧ ملايين دولار، يشمل تخفيضا لحوالي ١ ٠٠٠ وظيفة، ومعدل شغور متوسطه ٦,٤ في المائة بالنسبة للفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى ما ورد في تقريري الأمين العام (A/C.5/50/57 و Add.1) من أنه قد جرى التنبؤ بمعدل شغور لفترة السنتين متوسطه ١ ٠٠٠ وظيفة تقريبا. وكان هذا الشغور جوهريا من أجل تحقيق الوفورات التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية، أبلغ اللجنة الخامسة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بأن عدد الموظفين المعينين بعقود لمدة عام أو أكثر بلغ ٨ ٥٧٢ موظفا في

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ مقابل ٠٢١ ١٠ وظيفة مأذونا بها في الميزانية العادية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن جل الوظائف الـ ٠٠٠ ١ المشار إليها في تقرير الأمين العام غير ممولة أصلا، ولذا فإن إلغاء الوظائف التي أبقيت شاغرة بالفعل لن يـُفرج إلا عن موارد ضئيلة جدا.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام بعد إلغاء الألف وظيفة، المحافظة على معدل شغور متوسطه ٦,٤ في المائة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معدلا من هذا القبيل لا يعكس صعوبات متعلقة بالتعيين، بل يـُمثل بالأحرى قرارا تنظيميا مقصودا، للإبقاء على الوظائف الشاغرة عند مستوى معين. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا الاستخدام لمعدلات الشغور يجعل عملية الميزانية أقل شفافية كما يجعل تنظيم الموارد البشرية أشد صعوبة. وقد يترتب عليه أيضا أثر عكسي بالنسبة للبرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف.

١٠ - ولم يتمكن ممثلو الأمين العام من تبرير مستوى الموارد الذي سيتحقق بالنسبة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، من خلال الجهود المكثفة الرامية إلى زيادة الانتاجية، وتبسيط الهياكل، ومراحل العمل، التي جرى العمل لتحقيقها بصورة مطردة، على ما نحو ما تشير إليه الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام. ورغم الطلبات العديدة من جانب اللجنة الاستشارية، لم تقدم لها تفاصيل البنود التي يتألف منها المبلغ المقترح ومقداره ٢٠٤,٧ ملايين دولار. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تـُقدم إلى الجمعية العامة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، عناصر محددة لهذا التخفيض فضلا عن توضيح للآثار العملية لهذا التخفيض الجديد على البرامج التي صدر بها تكليف.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام أنه لن يلزم رصد مبلغ ٨ ملايين دولار لتغطية التكاليف غير المتكررة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وبعد الاستفسار أبلغت اللجنة بأن هذه التكاليف شملت التكاليف المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، فضلا عن نفقات المعدات اللازمة لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن النفقات المتعلقة بالمعدات فضلا عن تلك المتعلقة بالمؤتمرات، وإن كانت غير متكررة بالنسبة لفترة سنتين محددة، فإنها ستعود إلى الظهور بصورة ثابتة في فترة سنتين أخرى، أي ستتضمن كل ميزانية عنصرا غير متكرر، ومن غير الواقعي أخذ هذا في الاعتبار في مخطط الميزانية.

١٢ - وعلى نحو ما تشير إليه الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، فإن حجم صندوق الطوارئ الذي ووفق على أن تكون نسبته ٠,٧٥ في المائة من مستوى الموارد العام فيما يتعلق بالمخطط الأول، أبقي عليه بالنسبة لجميع المخططات التي تليه؛ وثبت دائما أن ذلك كاف لاستيعاب النفقات الإضافية الناشئة عن ولايات تشريعية لم يرصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والقرارت اللاحقة له بشأن الموضوع.

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها طلبت إلى الأمين العام في تقريرها (A/49/796)، أن يُقدم معلومات عن طبيعة النفقات المُحمـّلة على صندوق الطوارئ، بغية تمكين اللجنة من استعراض الإجراءات المتعلقة باستخدام الصندوق وأدائه ومستواه.

١٤ - وبعد استفسار، أبلغت اللجنة بأن مستوى صندوق الطوارئ بدولارات الولايات المتحدة بلغ ١٥ مليون دولار بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، وقد استخدم منه مبلغ ١١,٧ مليون دولار في ختام فترة السنتين. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، حددت القيمة الدولارية للصندوق بمقدار ١٨ مليون دولار، بينما بلغ المقدار المستخدم ٦,٣ ملايين دولار؛ وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بلغ مستوى صندوق الطوارئ بالقيمة الدولارية ٢٠ مليون دولار، استخدم منها مبلغ ١٨,٤ مليون دولار في ختام فترة السنتين. ومن مبلغ الـ ٢٠,٦ مليون دولار المحدد لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أنفق مبلغ ٥,٢ ملايين دولار حتى وقت إعداد هذا التقرير.

١٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام استخدم تجربة النصف الأول من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، لاقتراح أن يكون مستوى صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٢٥ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على نحو ما هو مشار إليه في الفقرة ١٢ من تقريره. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن صندوق الطوارئ يغطي الاحتياجات الناشئة عن الولايات التشريعية خلال فترة ثلاث سنوات، وهي السنة التي ينظر فيها في الميزانية ويوافق عليها (السنة السابقة على بدء فترة السنتين)، والسنتين الأولى والثانية لفترة الميزانية. ولذا تتشكك اللجنة في مدى سلامة استخدام تجربة سنة واحدة فقط لاقتراح مستوى صندوق الطوارئ. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يستمر تحديد مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بنسبة ٠,٧٥ في المائة من المستوى العام للموارد التي أعيد تقدير تكلفتها بأسعار الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام لا يتناول أثر الأنشطة التي تم تخفيضها أو إرجاؤها أو تأجيلها خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، على مستوى الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، تشعر اللجنة بالقلق بصورة خاصة من جراء الآثار المترتبة على خفض الموارد اللازمة لمشاريع التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الواردة في إطار الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية، على نحو ما تشير إليه الفقرة ١٦ والمرفق الأول من تقريرها (A/51/7/Add.1) وتطلب أن تعالج هذه المواضيع في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على وجه الاستعجال.

١٧ - وفي ضوء الملاحظات الواردة في الفقرات المذكورة أعلاه، فضلا عن المعلومات الإضافية اللازمة والتقارير الإضافية المطلوبة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بمخطط الميزانية المقترح المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/51/289). واستنادا إلى المعلومات الإضافية والتقارير المطلوبة، ينبغي أن يبرز أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إسقاط أكثر واقعية للموارد، يأخذ في الاعتبار المقررات التي تكون الجمعية العامة قد توصلت إليها في ذلك الوقت بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٨ - وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى ما طـُلب في الفقرتين ٥ و ٧ أعلاه، فإن المسائل التالية وذات صلة مباشرة بالموضوع ومن ثم ينبغي للأمين العام معالجتها:

(أ) أسعار الصرف والتضخم المستخدمة في المخطط؛

(ب) النواتج المرجأة أو المؤجلة أو المخفضة؛

(ج) تحليل مبلغ ٢٠٤,٧ ملايين دولار الوارد في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام؛

(د) المبالغ المتصلة بمعدل الشغور المقترح بنسبة ٦,٤ في المائة والمذكور في الفقرة ٥ من التقرير؛

(هـ) تفاصيل الأنشطة المتصلة بمبلغ ٨ ملايين دولار المذكور في الفقرة ٤ من التقرير؛

(و) أثر الأنشطة الموافق عليها للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي ستستمر في الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨.

- - - - -